المحور السابع: التكتلات الاقتصادية

أولا:مفهوم التكتلات الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم التكتل الإقتصادي يحسن بنا إيضاح بعض النقاط المهمة، خاصّة فيها يتعلق بالخلط الحاصل في مفاهيم كل من التكتل الإقتصادي، التّعاون الإقتصادي وكذا التكامل الإقتصادي .

1. تعريف التعاون الاقتصادي:

- يعرف التعاون الاقتصادي على أنه إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراء التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في المشروعات المشتركة[1].وذلك بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل.[2]

ومن أبرز سمات علاقات التّعاون الإقتصادي أن البلدان المتعاونة تحتفظ بخصائصها المميزة لها، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الإجراءات والإتفاقات والأنظمة والقوانين التّي تطبقها الدول فيما بينها، سواء بقصد تسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الأخرى، على أساس أفضلية المعاملة، أو بقصد تنظيم نشاطاتها الإقتصادية وتنسيقها لتأمين أفضل استثمار ممكن لمواردها وطاقتها.[3]

إنطلاقا مما سبق يمكن تعريف التعاون الاقتصادي على أنه: تخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقليل منها،حيث يحتفظ كل بلد طرف فيه على حريته واستقلاليته في اختيارسياساته الاقتصادية الوطنية، وتكتفي الدول في علاقاتها في مجال التعاون الاقتصادي بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف والمنافع المحددة المشتركة فيما بينها.

2. تعريف التكامل الاقتصادي

- **التكامل الاقتصادي** هو" :دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي.[4]وبمقتضاه يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحد".[5]

وبالتالي يمكن القول أن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة – الو اقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية .القاهرة،2003 ، ص177.

[2]-زنودة منى، **الاقليمية والعولمة** ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية –تخصص نظم الحكم والادارة الاقليمية-،جامعة بسكرة، 2011 ، 2012،ص21.

[3]- بن ناصر محمد ، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ،مذكرة ماجستير" غير منشورة"، جامعة الجزائر،الجزائر، 2008/2007 ، ص3.

[4] - علي عبد الفتاح أبو شرار،.مرجع سايق ، ص409

[5] - سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"** ، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،مصر، 2005 ، ص27

التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياستها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة، وهذا من بين مجموعة من الدو افع التي على أساسها تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها . بذلك يكون التعاون قاعدة أو أساس التكامل و الخطوة الأولى المؤدية إليه، حيث انه في ظل التعاون تحتفظ الوحدات الاقتصادية المتعاونة بخصائصها المتميزة من دون أن ينشأ عنه مؤسسات جديدة . أما في ظل التكامل فتنشأ عنه مؤسسات جديدة مع وجود نية توسع العلاقات التعاونية إلى ابعد من النشاط المحدد في بادئ الأمر، و يمكن حصر أهم الاختلافات في:[1]

- التعاون ذو طابع مؤقت إلى أن تتحقق الأهداف المرجوة منه.
- يكوف التعاون في مجال محدد دون أن يتوسع إلى مجلات أخرى.

3. تعريف التكتل الاقتصادي

يمكن تعريف **التكتل الاقتصادي** الدولي على أنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم لوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[2]

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن التكتل الاقتصادي درجة من درجات من درجات التكامل الاقتصادي ، ومن شروطه التجانس الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي والاجتماعي ، ويكون بين دول ذات مصالح اقتصادية مشتركة.

وما يمكن قوله عن التكتلات الاقتصادية بأنها هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

ثانيا : مراحل التكامل الاقتصادي أو أشكال التكتلات الاقتصادية

1. إتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية:

ويقصد بها النظام مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقلة لحركة و انسياب السلع فبما بينها، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول فتعطى كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية إما في شكل

[1]-زنودة منى، **الاقليمية والعولمة** ، مرجع سابق، ص21.

[2] -بن عيشي بشير، **معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته** ، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ،8/ 9 ماي 2004 ، ص ص 1-2.

تخفيض في التعريفة الجمركية أو تخفيف في القيود التجارية الأخرى، مثل: منطقة الكومنولث الذي اتفقت فيه مجموعة من الدول على أن يعطى البعض امتيازات جمركية متبادلة.[1] وأهم ما تتميز به هذه الاتفاقيات:

- تقتصر هذه المرحلة على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية فيما بينها.
- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمروكي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجال الجمركي وغير الجمركي دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

ومن أشهر الأمثلة لمثل هذه الترتيبات هو ما قدمته المملكة المتحدة لأعضاء الكمنولث في عام 1932و الذي شمل مستعمراتها السابقة ،[2] وكذلك اتفاقية لومي المبرمة بين بلدان مجموعة إفريقيا، الكاريبي، الباسيفيكي والاتحاد الأوروبي، وقد وقع هذه الاتفاقية 46 دولة سنة 1975 ، وينص هذا الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، أما المنتجات الز ا رعية فتخضع لشروط السياسة الزراعية المشتركة مع بعض الإعفاءات خارج المواسم الزراعية.[3]

2. منطقة التجارة الحرة :(Free Trade Area(FTA:

وتعتبر ثاني دجات التكامل الاقتصادي ،وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي ويتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة وأبرز صور مناطقة التجارة الحرة : منطقة التجارة الحرة الأوروبية *، وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا*.[4]

وتعمل المناطق الحرة في إطار مجموعة من القواعد تتمثل في:[5]

- تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة.
- عزلها عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها

---

[1]- غربي هشام، مداحي محمد ، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008-دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا** ،الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات زمن الأزمات"، المركز الجامعي بالوادي – الجزائر-،يومي 26 و 27 فيفري 2011 ص6.

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد وايمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2007 ، ص. 192 -

[3]- بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة د ا رسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (غير-منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتو ا ره في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الج ا زئر، / 2008 2009ص27 .

* وتضم سبعة دول وهي: النمسا، فلندا، ايسلندا، ليشتنستاين، الانرويج، السويد وسويسرا والتي أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1995

* المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك سنة 1993

[4] -رابح خوني، رقية حساني، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ،8/ 9 ماي 2004، ص ص 2-3.

[5] -باشا أحمد ، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيزعلى مناطق التجارة الحرة**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ،8/ 9 ماي 2004 ، ص 2.

- الخضوع لسيادة الدولة،و لذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها.
- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة
- تعامل المشروعات التي تقام داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية.
- تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات،كما تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة على أنها واردات،و لذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية.

أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة،إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة، والتي تنتج نظرا لإبقاء دول المنطقة على معدلات مختلفة للرسوم الجمركية في التجارة مع الدول غير الأعضاء فيها، ويحدث انحراف التجارة بقيام بعض الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة باستيراد المنتجات من دول خارج المنطقة، وتصديرها إلى الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المرتفعة على واردات هذه المنتجات من الخارج[1] ، وبهذا تستفيد الدول غير الأعضاء في المنطقة، من الإعفاء الجمركي القائم بين دولها، ولذلك اتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى قواعد المنشأ، والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة من القيمة المضافة الضرورية للمنتج، تبين أنه إنتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء[2].

3. **الاتحاد الجمركي(Customs Union (CU:**[3]

يعد الاتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكلات الاقتصادية وهذا الشكل يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي و منطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ولا ينطوي الاتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال، بمعنى آخر أن الاتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا، وكمثال على هذا الشكل نذكر الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولند، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام 1947.

ومما سبق يمكن تلخيص العناصر الأساسية للاتحاد الجمركي في النقاط التالية:[4]

- توحيد القانون الجمركي، والتعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي.
- توحيد الحدود الجمركي، والإقليم الجمركي تجاه العالم الخارجي.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد وفق نسبة يتفق عليها دول الأعضاء في الاتحاد.

---

[1]-محمد عبد المنعم،أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص225.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية:من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية،الاسكندرية ،2005، ص18.

[3] - رواق خالد، **أثر أزمة الديون السيادية على و اقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة بسكرة، بسكرة، 2012/ 2013، ص 9.

[4]- محمد توفيق عبد المجيد ،**العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين** ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2013،ص 112.

وبناءا على ماسبق فالاتحاد الجمركي يتفق مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية، وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء،[1]ويتميز عن منطقة التجارة الحرة فيما يلي:[2]

- لا يواجه مشكلة إعادة التصدير التي تواجهها منطقة التجارة الحرة ، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة،نظرا لفرض تعريفة جمروكية موحدة إتجاه كافة الدول خارج الاتحاد.
- كما أنه يقيد أي دولة في عقد اتفاقات تجارية مع العالم الخارجي دون موافقة باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

4. **السوق المشتركة Common Market (CM) :**

بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي فانه يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الانتاج كالعمل ورأس المال فيما ين الدول الأعضاء وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا واحدة يتم في اطارها انتقال عناصر الانتاج من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة كوسيلة لإعادة توزيع عناصر الانتاج وتحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست على اثر معاهدة روما 1957م.[3] وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا سنة1964 .

5. **الاتحاد الاقتصادي(Economic Union (EU أو الوحدة الاقتصادية "Economic Unit :**

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات و انتقال عناصر الإنتاج، و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي .إنما يشمل الاتحاد الاقتصادي تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل ، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول المتكاملة[4].

6. **الاتحاد النقدي** : و يتم ضمن هذه المرحلة تنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بين الدول الأعضاء حيث يتم[5]:
   - تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
   - تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.
   - تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة ضمن هذه المرحلة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الدول بتوحيد سياساتها النقدية ، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.و من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي .

7. **الاندماج الاقتصادي الكامل Total Economic Integration**

---

[1]-السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الخارجية**،دار الرؤية ، القاهرة،2009، ص177.

[2]- ياسر مرزوقي،بوثلجة جمال،**الاتجاهات الحديثة للتكامل الاقتصادي-تحليل تكتل النافتا (NAFTA)"**،المؤتمر الدولي الثامن حول:إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،يومي 7-8 ماي 2013 ،ص5.

[3]بوصبيع رحيمة،**التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي**،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2010-2011،ص7.

[4]- زنودة منى ، مرجع سابق، ص39.

[5]- المرجع السابق، ص ص39-40.

كما يسمى بالاندماج الاقتصادي ، و يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية ، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاية الاقتصادية وغالبا ما يجمع بذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه حيث يعتبره منظرو ن التكامل اللبنة الأساسية المهدة لإنشاء التكامل السياسي .كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها ، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات تعمل كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية في هذه المجالات لصالح السلطة الإقليمية المخولة بذلك.[1]

ثالثا:الاقليمية الجديدة

1. تعريفها

- تعرف الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.[2]
- إن الاقليمية الجديدة :هي تمحور مجموعة من الدول النامية حول احدى دول المركز، وبالتالي تعيد صورة الاقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو طوعي لا قسري، وبالتالي هي تختلف عن التكامل الاقليمي بالمعنى التقليدي الذي يكون بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية. وبذلك نشأت ترتيبات اقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعا بين اقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد بالمعنى التقليدي، أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملا في زيادة القوة التصديرية البينية ،لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها ، نظرا لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، وبالتالي فإنها تضع حدودا على عمليات انتقال البشر،[3]وبالتالي فهي تحاول ايقاف الهجرة لها من الدول الأقل تقدما*. وفي هذا الصدد وبرغم من خلو الاتفاقات المنظمة للتكامل بصيغتها الجديدة من بنود تنظيم انتقال عنصر العمل يعزى إلى نسب البطالة في الكثير من الدول المتقدمة التي تعتبر القاطرة في هذه الاتفاقات ومخاوف هذه الدول من تعميق المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هجرة العمالة ، لجأت الدول المقننة للاقليمية الجديدة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لخلق مشاريع استثمارية تمتص الفائض في قوة العمل في الدول النامية،[4] إذ أن انتقال العمل لا يستلزم بالضرورة انتقال العمال

---

[1]- زنودة منى ، مرجع سابق، ص 40.

[2]-علاوي محمد لحسن، **الإقميمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**،مجلة الباحث، عدد7،جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص109.

[3]-عقبة عبد اللاوي ، مرجع سابق، ص74.

*تجدر هنا الاشارة إلى أن الباب مفتوح للهجرة اتجاه الدول المتقدمة بالنسبة للكفاءات والعمالة الماهرة والفنية ، بل أبعد من ذلك فإن الدول المتقدمة تقدم العديد من الحفزات والاغراءات من أجل استقطاب الكوادر والأدمغة والاستفادة من مؤهلاتهم والاستغلال الأمثل لهذه الطاقات ، وهو ما أدى إلى إثارة اشكالية هجرة الأدمغة من دول الجنوب بإتجاه الشمال-عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص77.

[4]-عقبة عبد اللاوي ، مرجع سابق، ص77.

باعتبار أن العمل يمكن أن يتدفق دوليا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، المساعدات الدولية لدعم الاستثمار ، القروض والهبات والتعويضات الدولية، باعتبار أن كل ذلك سيسهم في خلق مناصب شغل جديدة تمكن من امتصاص الفائض من العمالة.[1]

رابعا: الفرق بين الاقليمية الجديدة والتقليدية

يتضح مما تقدم أن –الاقليمية الجديدة – تطرح بديلا للمنهج التقليدي وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالارتكاز على الأبعاد التي يصاغ بموجبها المنهج التقليدي:[2]

النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

الدو افع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي. وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

---

[1]-نور الدين جوادي، **قراءة نقدية في أطروحتي القطع والتقاطع للدكتور أمير السعد**، مجلة المستقبل العربي،العدد 356 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، أكتوبر 2008، ص56.

[2]-عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 76-78.

الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.كما تركز الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.